

ما وراء جنوب إفريقيا: فهم الأبرتهايد الإسرائيلي

كتبه: سامر عبد النور · أبريل 2013

لمحة عامة

تركز الكثير من التحليلات التي تتناول الأبرتهايد أو الفصل العنصري الإسرائيلي على عقد المقارنات مع جنوب إفريقيا. غير أن مستشار السياسات لدى الشبكة سامر عبد النور يحتاج بأن الخصائص المحددة التي تتفرد بها النسخة الإسرائيلية من الأبرتهايد تسترعي فهمًا أفضل من أجل تفكيكها بنجاح. وهو يحدد ثلاثة أبعاد متشابهة للأبرتهايد الإسرائيلي هي البعد المادي والبنوي والأيدولوجي. وبتناول الأبرتهايد من خلال هذه الأبعاد، يكشف الكاتب أن الأبرتهايد الإسرائيلي أكثر تعقيدًا بكثير من سالفه الجنوب إفريقي، ويقترح توجهات فكرية وعملية لمناهضة الأبرتهايد الإسرائيلي.

الجزور الاستعمارية للأبرتهايد

”الأبرتهايد الإسرائيلي“ هو مصطلح يُستخدم عادةً لوصف العنف والفصل العنصريين المكرسين في المؤسسات الإسرائيلية.¹ ورغم أن أكثر أنصار إسرائيل تحمسًا سيواصلون مقاومة خطاب الأبرتهايد، فإن واقع الأبرتهايد في إسرائيل لا يخفى على أحد. ولكن ما هو الأبرتهايد بالضبط؟ وكيف لنا أن نفهم نظام الأبرتهايد الإسرائيلي؟

مواضيع مرتبطة

• الطرق المسدودة تحتاج بدايات جديدة: حق العودة أساس القضية وجوهرها



• تحول أمريكا اللاتينية إلى اليمين: آثاره على فلسطين



• فلسطين في المحكمة؟ التدايعات غير المتوقعة للتقاضي أمام المحكمة الجنائية الدولية



• ما بعد المقارنات بالأبرتهاید: نحو إعادة تأطير النضال الفلسطيني



الأبرتهاید هو نظامٌ معقدٌ من ممارسات العنف والفصل والطرْد القائمة على أسس عرقية. ولأبرتهاید جذورٌ استعمارية؛ فلطالما استخدم الأوروبيون ممارسات الأبرتهاید للبطش بالشعوب الأصلية التي استعمروها وبالأوروبيين "غير المرغوب بهم" على حدٍ سواء. نشأت نُظْم الأبرتهاید الحديثة، كالنظامين الجنوب إفريقي والإسرائيلي، من الممارسات التاريخية المتمثلة في تقييد الحركة والاحتجاز. وكما تعلم الجنوب إفريقيين ذوي الأصول الأوروبية من نظام المحميات الكندي في مطلع القرن العشرين،² فإن إسرائيل تنتهج ممارسات تُذكرُ بجنوب إفريقيا إبان عهد الأبرتهاید.

ونظراً للدعم القوي الذي قدمته إسرائيل لجنوب إفريقيا إبان الأبرتهاید والتشابه البيِّن بين سياسات جنوب إفريقيا العنصرية³ والسياسات الإسرائيلية في الزمن الحاضر، فإن من غير المستغرب أن تشكِّل تجربة جنوب إفريقيا منطلقاً للتحليلات التي تتناول الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. وبالمثل، فإن الناشطين المناهضين للأبرتهاید يكررون أساليب تُذكر بتلك التي استخدمت للضغط على نظام الأبرتهاید الجنوب إفريقي، وأبرزها استراتيجيات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات.



ورغم أوجه التشابه وفصول التاريخ المشتركة بين إسرائيل وجنوب إفريقيا، فإن الإفراط في الاعتماد على المقارنات قد يعوق محاولة الفهم التام للأبرتهايد الإسرائيلي. فثمة فروق بارزة منها دور العمالة الأصلية ووكالتها. فجنوب إفريقيا كانت ولا تزال تعتمد على السود كيدٍ عاملة في قطاعات عدة كالتعدين وهو ما أدى في بعض الأحيان إلى نجاح التعبئة المناهضة لسياسات الدولة. أمّا إسرائيل فقد باتت اليوم أقل اعتماداً على اليد العاملة الفلسطينية. ورغم أن بناء المستوطنات لا يزال يوظف عدداً كبيراً من الفلسطينيين فإن من الصعب أن يتصور المرء أن تعبئة العمالة المنخرطة في المستوطنات سيفرض تهديداً على إسرائيل وذلك لأن المستوطنات لا تشكل مصدراً رئيسياً للدخل الإسرائيلي (بل إنها مدعومة إلى حدٍ كبير من الدولة). بالإضافة إلى أن الأسواق الفلسطينية هي أسواق أسيرة للسلع والمنتجات الإسرائيلية، وليس العكس.

وثمة فرق آخر يتعلق بالحوارات والاتفاقات السياسية العديدة المبرمة بين الجنوب إفريقيين من ذوي الأصول الأوروبية وزعماء حركة مناهضة الأبرتهايد والتي وضعت حداً لسياسات الفصل العنصري.⁴ أما في الحالة الفلسطينية، فإن النتيجة المتمخضة من الاتفاقات واضحة وهي الإمعان في الفصل وتشريد الفلسطينيين. والأخطر من ذلك، أن السلطة الفلسطينية أصبحت لاعباً مهماً في نظام الأبرتهايد كما يتجلى في التنسيق "الأمني" الإسرائيلي الفلسطيني والتهديدات الأخيرة للرئيس عباس بأنه سيسلم "مفاتيح" الضفة الغربية إلى إسرائيل. ورغم أن عباس قصد من ذلك إجبار إسرائيل على النهوض بمسؤولياتها كقوة احتلال، فإن ذلك يعني ضمناً أن السلطة الفلسطينية، في ظل غياب عملية حقيقية للاستقلال الوطني، تشغل منصباً إدارياً مركزياً ضمن نظام الأبرتهايد الإسرائيلي.

وعلاوة على ذلك، مارس المجتمع الدولي في حالة جنوب إفريقيا في نهاية المطاف ضغطاً شديداً لإنهاء التمييز العنصري ضمن الدولة الواحدة. أمّا في حالة فلسطين، فإن المجتمع الدولي يبدو مستعداً لدعم "قيام الدولة" دون التصدي جدياً للأبرتهايد الإسرائيلي. إن شعار "المشاركة البناءة" وحل الدولتين هما خرافتان تصرفان الانتباه عن القضية الأساسية وتسمحان باستمرار الاستعمار والتطهير العرقي في فلسطين. وتسمح أيضاً للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا بالتأكيد مراراً وتكراراً على دعمهم للأبرتهايد من خلال الخطاب السياسي



والدعم العسكري والعقود واتفاقات التجارة المبرمة مع إسرائيل والتريِّح على مستوى الشركات من **الاستعمار** و**الاحتلال**. وبالإضافة إلى ذلك، أقيمت البانتوستانات في ظل الأبرتهاید في جنوب إفريقيا كوسيلةٍ لحصر الأفارقة في "مَواطنٍ". وبغض النظر عن أوجه التشابه المكاني، فإن الفلسطينيين اليوم محرومون من موطنهم عن قصد، لذا فإن إقامة "مَواطنٍ" لهم سينتاقض وأيديولوجيات الصهيونية ويحبط التوسع الاستعماري الاستيطاني اليهودي.

يزدهر الأبرتهاید اليوم في إسرائيل من خلال مؤسساتٍ بيروقراطيةٍ وسوقيةٍ وعسكريةٍ معقدةٍ تتفوق على نظيراتها الجنوب إفريقية إبان الفصل العنصري. وتحظى إسرائيل بدعمٍ غير مسبوق على هيئة دعمٍ عسكري ومساعداتٍ إنسانيةٍ من الولايات المتحدة. ولسوء الفهم عواقب كبيرة، إذ قد يعوق محاولات تقييم الاستراتيجيات القائمة (كاستراتيجية المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات) ونقدها على نحو مدروس، ويحول دون وضع استراتيجيات جديدة لنيل حرية الفلسطينيين وضمان عودتهم. ورغم المعرفة الواسعة بالأبرتهاید الإسرائيلي، فإن نظام الأبرتهاید عمومًا يظل "صندوقًا أسود" يُخفي الكثير وينطوي على كثير من سوء الفهم. وأنا أقترح ثلاثة أبعاد: مادي وبنوي وأيديولوجي للحصول على فهم أشمل للأبرتهاید.

التجليات المادية للأبرتهاید

التجليات المادية للأبرتهاید هي العناصر الظاهرة للعيان والقابلة للقياس بسهولة. وهي تتجلى في العنف والتدمير والتقسيم المادي الخرساني والمعدني ومن ضمنه نقاط التفتيش والسجون والمستوطنات وشبكة الطرق الاستيطانية والجدران و"المناطق الأمنية" والدبابات والمحاريث الزراعية والجرافات والطائرات من دون طيار والقنابل. وعلاوةً على ذلك، فإن المظاهر المادية للأبرتهاید تعمل على التصنيف والتقسيم: التصاريح الورقية والرقمية، وبطاقات الهوية، وقواعد البيانات، وأنظمة المراقبة، والتأشيرات، وأوامر الإخلاء، والإشعارات القانونية، والطلبات، والقوائم الغذائية، وصكوك الملكية، وأساليب التصنيف ذات الصلة.

الأفراد ومنظماتهم هم مظهرٌ "لموس" آخر من تجليات الأبرتهاید. ومن ضمن هؤلاء القوات العسكرية والقضاة والمستوطنون والشرطة الإسرائيلية ووكالات مثل الصندوق القومي اليهودي



وشركات إسرائيلية ومتعددة الجنسيات بما فيها منتجاتها وخدماتها ذات الصلة. وتشمل التجليات أيضاً صناعات إسرائيلية كصناعة "الأمن"، وتشمل الجامعات حين يكون تلقي التعليم في بيئة مفصولة، أو حين يُمنع الفلسطينيون من السفر للدراسة في جامعاتهم، أو حين تساهم البحوث في جرائم حرب.

تمثل هذه العناصر المادية العنف الذي يحكم التجربة المعاشة للفلسطينيين في ظل الاحتلال العسكري وفي المنفى. ونحن نعرف الكثير عن هذا البعد المادي للأبرتهاید لأنه يروى عنا، ويسترعى انتباهنا، ويمكن إحصاؤه وتصنيفه، وهو محط حديث الكثيرين عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ويحظى هذا البعد أيضاً بالشرعنة السياسية ليس من جانب الأجهزة المختلفة في الدولة الإسرائيلية بما فيها السياسة الاستيطانية والجيش وحسب، وإنما من جانب السلطة الفلسطينية المحبّطة والعاجزة (مثل إعلانات إقامة الدولة على قطعة صغيرة من فلسطين البانتوستان). ورغم أن فهم العناصر المادية للأبرتهاید هو أمر مفيد للغاية، فإن من المهم أيضاً أن نخوض في البُنية التي تنتج تلك العناصر وتستديمها.

بُنية الأبرتهاید

تعني بُنية الأبرتهاید العناصر التنظيمية والسياسية والاقتصادية للأبرتهاید. وهي تضي الشرعية على إسرائيل كدولة قومية من خلال القانون الدولي واتفاقات التجارة. وتحظى في الوقت نفسه بالشرعية من خلال الجهازين العسكري والقانوني الإسرائيليين، بما في ذلك الآليات السياسية والاقتصادية التي تعزز التهميش والفصل (مثل اقتصادات المستوطنات والدعم المقدم لها). تتسم بُنية الأبرتهاید بأنها مضلّة إذ تشمل قطاعات متعددة دون أن تضح في الغالب الصلّات بين تلك القطاعات. فعلى سبيل المثال، يقترن الاقتصاد الإسرائيلي، من منظور الاقتصاد الكلي، بتطوير الأسلحة. وقد باتت صناعة "الأمن" في إسرائيل اليوم تحتل المرتبة السادسة عالمياً، وهي آخذة في إبرام عددٍ متزايدٍ من العقود مع الدول الأوروبية والإفريقية. ونظراً لعظم انخراط إسرائيل في بحوث تطوير الأسلحة وبيعها واستخدامها (كتلك المستخدمة ضد السكان الفلسطينيين المحاصرين)، فإن اكتساب فهم أفضل للصلّات القائمة بين هذه الصناعة والعناصر المادية للأبرتهاید يغدو أمراً حتمياً. فمن الأهمية بمكان أن



نتوسع في فضح الصِّدّات بين البحوث العسكرية التكنولوجية والاحتلال (مثل تكنولوجيات المراقبة والطائرات بدون طيار).

يتطلب وضع خريطةٍ شاملةٍ لبنية الأبرتهاید توضیح العلاقات القائمة بين المؤسسات والشركات ومنظمات المجتمع المدني الإسرائيليّة من جهة والأبرتهاید من جهة أخرى. وثمة بحوثٌ كثيرةٌ أجريت فعلاً في إطار هذا الموضوع. فعلى سبيل المثال، بحثت **حركة المقاطعة** و**مركز عدالة في نيويورك** في المساهمات التي تقدمها الجامعات والشركات الخاصة الإسرائيلية للاحتلال، ومثل تلك البحوث ترفد الحجج والنداءات الداعية إلى المقاطعة. غير أنه يتعين على البحوث أن تسعى لإدراك فهمٍ أفضل لبُنِيّة الأبرتهاید العامة بُغية توسيع قاعدة العمل الفعال المناهض للأبرتهاید (سواءً العمل على الصعيد القانوني أم السياسي واتباع الأشكال المختلفة للمقاطعة).

تطرح عالمة الاجتماع النسوية دوروثي سميث مقارنةً من هذا القبيل وتطلق عليها "الإثنوغرافيا المؤسسية".⁵ وتسعى من خلال مقاربتها إلى الكشف عن المؤسسات الحاكمة التي تصنف تجارب الناس المعاشة وتتحكم بها، إذ تضع خريطةً للنصوص التي يقابلونها. وفي سياق الأبرتهاید، مثلاً، تشتمل النصوص على التصاريح وغيرها من وسائل التصنيف والمراقبة والسيطرة. فبوضع خريطةٍ لحركة النصوص، والأهم من ذلك لكافة الأعمال ذات العلاقة، يتشكل فهمٌ أكمل وأشمل لبُنِيّة الأبرتهاید. وبالمثل، قد تساعد المقاربة المستندة إلى معرفة سلسلة التوريد في الكشف عن الموردين والخدمات المسؤولة عن وجود عناصر الأبرتهاید المادية وإدامتها، كنقاط التفتيش والمستوطنات، واستخدام الأراضي ومصادرتها، والمصارف والممولين. ويمكن للمرء أن يتصور كيف أن هاتين المقاربتين وغيرهما قد تساهم في الكشف عن بُنِيّة الأبرتهاید.

قد تكون هذه التحريات صعبةً ومزعجةً نظراً لوثاقة التكامل والاعتماد المتبادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ومع أن العناصر المادية بحكم طبيعتها تتمُّ عن الفصل والاضطهاد، فإن البُنِيّة المنتجة والمستديمة لها قد تكشف عكس ذلك. إن استخدام الشيكول الإسرائيلي والاعتماد على السلع والخدمات الإسرائيلية (نظراً للتدمير المتعمد الذي لحق



بالقدرة الإنتاجية الفلسطينية) ليسا سوى مثالين من أمثلة كثيرة. وعلاوةً على ذلك، فإن الغموض المتأصل في بُنية الأبرتهاید يثير تساؤلات وجيهة للتأمل والعمل المناهض للأبرتهاید. فعلى سبيل المثال، إذا كان أحد المصارف الإسرائيلية منخرطاً في تحويل الأموال أو تقديم الخدمات داخل إحدى المستوطنات، فهل يعني ذلك أن كلَّ مَنْ له حسابٌ في ذلك المصرف أو حتى معاملةٌ معه شريكٌ في الأبرتهاید؟ وما الذي ينبغي فعله حيال ذلك إذا كان الجواب نعم؟

يمكن طرح أسئلةٍ مماثلةٍ حول عدد لا يُحصى من العلاقات القائمة في إطار بُنية الأبرتهاید. وتلك العلاقات تتجاوز المجالين السياسي والاقتصادي إلى المجال الأيديولوجي الذي يشرعن الاستعمار والفصل العنصري والعنف.

أيديولوجيات الأبرتهاید

هناك معرفةٌ واسعةٌ بأيديولوجيات الأبرتهاید، وهناك الكثير من المصطلحات المستخدمة لوصفها مثل العنصرية، والاستعمار، والأشكال المتعددة للصهيونية، والأصولية الدينية، والليبرالية الجديدة. وكما العناصر المادية للأبرتهاید، ترتبط الأيديولوجية ببُنية الأبرتهاید ارتباطاً وثيقاً، ولكنها غير ملموسة، بخلاف العناصر المادية، لذا يصعب قياسها، ولا سيما أن معالم الأيديولوجيات المتعددة قد تتشابك وتتداخل بسهولة؛ فعلى سبيل المثال، يعتقد المستوطنون الإسرائيليون الصهيونية الاستعمارية، والعنصرية، والأصولية الدينية، والنزعة العسكرية.

يُعطى **فيلم ديفيميشن** واضحةً صورةً شامير يواف لمخرجه [التشهير] (Defamation) لأهمية الأيديولوجيا في تشكيل المخيلة الإسرائيلية. وكما يوضح شامير، فإن الخوف وسيلةٌ بارزةٌ لاستغلال الضعف المتصور لدى الإسرائيليين. ويتفاعل الخوف مع الأيديولوجيات المذكورة آنفاً من أجل تبرير العنف والفصل العنصري بأشكاله كافة. لذا فإن الكثير من الإسرائيليين يرون أن العنف من مقتضيات "التهديد" الوجودي الذي يفرضه الفلسطينيون. فشيطنة الفلسطينيين مغروسةٌ في أيديولوجيات الأبرتهاید بحيث يُنظر إلى أي تعبير عن وكالة الفلسطينيين كتهديدٍ لأمن إسرائيل القومي. فتغدو المرأة الفلسطينية الحامل تهديداً



ديمغرافياً. والانتقادات الموجهة لإسرائيل، بما فيها حملة المقاطعة وأسبوع الأبرتهاد الإسرائيلي، هي تهديدٌ أيضاً لشرعيتها. حتى إن زراعة الفلسطينيين للزعر كانت تُعتبر ذات يوم تهديداً بيئياً. إن نفسية الهواس الإسرائيلي المتشكك ذاتياً تستديم صناعة الخوف التي تكمن وراء هوس إسرائيل "بأمنها" والإخلال بأمن الآخرين.

وإلى جانب الخوف، تولد الأيديولوجية النفاق. فهناك ادعاءات منتشرة على نطاق واسع تشير إلى أن الفلسطينيين قد يدفعون "الإسرائيليين إلى البحر" رغم أنه لم يسبق لفلسطيني أن فعل ذلك. بل هناك الكثيرون من مئات آلاف الفلسطينيين الذين طردتهم الميليشيات المؤسّسة لدولة إسرائيل قد دُفعوا باتجاه البحر واضطُروا إلى مغادرة شواطئها بالقوارب. وتسمح الأيديولوجية لضحايا التطهير العرقي بإيقاع ما قاسوه من رعبٍ على شعبٍ آخر. والأيديولوجية تنفي أيضاً مسؤولية إسرائيل عن "مشكلة" اللاجئين الفلسطينيين، وتسمح بلوم العرب على استمرارها. والأيديولوجية تنزع الصفة الإنسانية كما تُبيّن الخرافات الرائجة مثل خرافة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" أو تصوير الفلسطينيين كطفليات وهمجين أصليين. وهذه الصور في أعين المستوطنين الإسرائيليين والصهاينة المسيحيين على السواء تجعل السكان الفلسطينيين الأصليين غير مستحقين لوطن. والأسوأ من ذلك هو الادعاءات المعادية للسامية التي ترى بأن الفلسطينيين مستعدون ثقافياً للكرهية والعنف. ومن أمثلة ذلك التصريحات التي أدلى بها في الأونة الأخيرة عضو مجلس العموم البريطاني غوردون هندرسون داخل المجلس وأيدها عددٌ من أعضاء المجلس، حيث قال "إن من الواضح أن ثقافة الكراهية قد تغلغت في كل خيط من نسيج المجتمع الفلسطيني."

تجلت قدرة الأيديولوجية على عمّي الشعوب إبان احتجاجات تل أبيب في شهر آب/أغسطس 2011 عندما طالب مئات آلاف الإسرائيليين بالعدالة والمساواة الاجتماعية بينما تجاهلوا تماماً الفئة الأكثر معاناةً من التمييز في إسرائيل والتي تشمل البدو الفلسطينيين الذين يكافحون للحفاظ على أراضيهم وتقاليدهم في ظل المصادرة الجبرية، والمواطنين "العرب" (الفلسطينيين) في إسرائيل القابعين ضمن التمييز الهيكلي الممارس في إسرائيل. والأكثر إثارةً للقلق هو أن الأيديولوجية تمنع غالبية الإسرائيليين من رؤية الآخر المتمثل في الإنسان الفلسطيني. فعلى سبيل المثال، أعلن وزير الزراعة الإسرائيلي إبان العدوان الإسرائيلي على



غزة 2008-2009 عن توفير **خدمات طبية للحيوانات الأليفة الإسرائيلية** وحيوانات الشوارع المصابة بالصدمة جراء "إطلاق الصواريخ"، في حين كان الجيش الإسرائيلي ينفذ مذبحاً بحق 400,1 فلسطيني حيث قضى العديد منهم حرقاً بقنابل **الفسفور الأبيض**، وذلك بتأييد غالبية الرأي العام الإسرائيلي. فأى أيديولوجية هذه التي تسمح بهذه الإنسانية العوجاء؟

ليس الفلسطينيون وحدهم من يُجرّد من إنسانيته في إسرائيل ويتعرض للعنف العنصري. فهناك مسألة حديثة العهد – يُحتمل أن تُشكل جبهة بارزة للكفاح ضد الأبرتهويد الإسرائيلي تتمثل في العنف الممارس ضد **المهاجرين واللاجئين الأفارقة**. وهذه القضية تقضح العنصرية المغروسة في الأيديولوجيات والمؤسسات الإسرائيلية، وتُثير تساؤلات مهمة بشأن وضع اللاجئين وتعريفهم في إسرائيل.

تُفضي الأيديولوجيات المذكورة آنفاً إلى ظهور "الأبرتهويد اليومي" الاعتيادي والمسلم بوجوده. ولا تحظى صفة الاعتيادية هذه سوى بفهم ضئيل رغم أهميتها في استدامة بُنية الأبرتهويد. **كتبت أميرة هاس**، مثلاً، كيف أن "مئات آلاف الإسرائيليين العاديين غير العنيفين في المنزل هم شركاء في إدارة المجتمع الآخر وترسيم حدوده وتقييده وترويضه ويقوضون في الوقت ذاته وعلى نحو تراكمي حقوق ذلك المجتمع ورفاهه ورفاهيته". **ويضع رشيد الخالدي** هذا الطرح في سياق "المعادلة الاستيطانية-الصناعية"؛ التي تضم بالإضافة إلى ما يزيد على نصف مليون مستوطن يهودي في الضفة الغربية والقدس الشرقية "مئات الآلاف العاملين في الحكومة والقطاع الخاص الذين ترتبط سُدبل عيشهم ومصالحهم البيروقراطية باستدامة السيطرة على الفلسطينيين". ويسمح الواقع شبه الأوروبي المعزول (أو "الفقاعة") لغالبية الإسرائيليين بالعيش حياةً مزدهرةً في ظل جهلٍ نسبي بالاستعمار والتطهير العرقي لفلسطين. وهذا الواقع يسمح للإسرائيليين بالذهاب إلى أعمالهم والتسوق والاعتناء بأسرهم والتمتع بكُماليات العالم المتقدم دون أن يشعروا بوجودهم في بُنية الأبرتهويد أو مساهمتهم في إدامته.

مقاربات تفكيك الأبرتهويد



بات الأبرتهاید اليوم، كما تُبين هذه المقالة، أكثر تعقيداً من الأبرتهاید الذي عاشته جنوب إفريقيا وذلك بشهادة شخصيات من جنوب إفريقيا نفسها ومنهم **ديزموند توتو**. ولأن الجوانب المهمة للأبرتهاید لا تزال غير مستكشفة، ولا سيما بُنيتهَا وصفة الاعتيادية في أيديولوجياتها، فإن نجاح السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى إنهاء الأبرتهاید الإسرائيلي قد تكون محدودةً. وما الطرح الوارد أعلاه سوى محاولةٍ أوليةٍ لتحري الطبيعة المادية والبنوية والأيديولوجية للأبرتهاید الإسرائيلي. وقد يساعد دمج هذه الأبعاد في مقاربةٍ متكاملةٍ لفهم الأبرتهاید الإسرائيلي في وضع استراتيجية لتفكيكه.

فعند التعاطي مع أيديولوجيات الأبرتهاید، على سبيل المثال، قد يكون من الأكثر أهمية أن نفهم كيف بنى الصهاينة الإسرائيليون بأنفسهم عمّا يُروّج من الخوف من الفلسطينيين وشيظنتهم. وبدلاً من السعي إلى فهم التحولات المعرفية الإسرائيلية، ظل الاهتمام منصباً إلى الآن على عمليات التلقين العقائدي التي يتبعها عملاء إسرائيل (كالتعليم، والتدريب العسكري، والزيارات الجماعية للطلاب الإسرائيليين إلى معسكرات الاعتقال في أوروبا، والبرامج من قبيل برنامج "بيرث رايت").

ولا بد من اكتساب فهم أفضل لتجارب الإسرائيليين واليهود الغربيين الراضين لأيديولوجيات الخوف والتفوق العنصري والمعتقين لأيديولوجيات تدعو إلى المساواة وحقوق الإنسان. فما هي الظروف التي تمكّن الإسرائيليين أو اليهود الأوروبيين والأمريكيين من اختيار النأي بأنفسهم عن أيديولوجيات الأبرتهاید؟ فلربما تكفي تجربة قيمٍ أخرى، أو توفر المكان والزمان للتأمل، أو التعرض لروايات وحقائق بديلة (كالالتقاء بفلسطينيين أو إسرائيليين يرفضون خدمة الاحتلال). ولربما يكفي العثور على الوسيلة لإيصال رؤية مشتركة **تضمن المساواة والحقوق الديمقراطية** بغض النظر عن حل الدولة الواحدة أو حل الدولتين أو أي حل آخر. ولعله من المفيد أيضاً بالنسبة لمجتمعٍ يتشابه أفرادُه فكرياً أن تُبيّن السبل لإيجاد طُرُق جديدة في التفكير. وبصرف النظر عن الآليات، فإنه لا بد من تحري الرسائل القادرة على تعطيل القاعدة الأيديولوجية للأبرتهاید ونشر تلك الرسائل على عموم الإسرائيليين. وينبغي لتلك الرسائل أن تسمح بتوجيه النقد على نطاق واسع للمُثَل التي نشر عن البعدين المادي والبنوي للأبرتهاید دون إثارة الخوف. ويبرز هنا تحدٍ رئيسي أمام حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض



العقوبات وهو أن الإسرائيليين ومناصريهم الذين لا يفهمون الأبرتهاید فهمًا تامًا أو المنغمسين في أيديولوجيات الصهيونية والخوف سيتخذون موقفًا دفاعيًا دون اعتبار قيمة استراتيجيات المقاطعة وأهميتها.

إن الأعداد المتزايدة من الإسرائيليين واليهود النائين بأنفسهم عن سياسة إسرائيل القومية مشجعة ومهمة للغاية. فهذه التوجهات البارزة توحى بأن التحولات الأيديولوجية ممكنة كليًا ولا بد أن تحظى بفهم أفضل. وقد تكون المجتمعات المختلفة أكثر استعدادًا لفهم مثل هذه التغيرات والشروع في إحداثها. فعلى سبيل المثال، يعي الإسرائيليون التقدميون والمواطنون الفلسطينيون في إسرائيل الأيديولوجيات المختلفة التي يعتنقها الإسرائيليون تمام الوعي. ومن ناحية أخرى، يمكن للفلسطينيين المسيحيين والحركات المسيحية التقدمية أن تعمل من أجل تطوير بدائل للإنجيلية الصهيونية وترويجها. وكما رأينا في السنوات الأخيرة، هناك **حركات يهودية** تعكف على تحدي نفوذ اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا. وتجدر الإشارة مجددًا إلى أن التحولات المذكورة عن مثّل الأبرتهاید ممكنة حين تُعرَض الأيديولوجية على النقد الواعي.

هناك بالطبع حدودٌ لإحداث التغيرات الأيديولوجية ولا سيما حين يكون الناس منغمسين في مجتمعاتٍ متماسكة أيديولوجيًا (مثل المستوطنات). وعلاوةً على ذلك، حين تعرّف الهوية عن نفسها من خلال الأيديولوجية فإن الناس يكونون معادين لطرق التفكير البديلة. لذا فإن مناصري الأبرتهاید الإسرائيلي الذين يعتبرون الصهيونية إحدى المثلّ المسلّم بها لن يقتنعوا بسهولة بما يخالف ذلك. وفي تلك الحالات، لربما يكون من الأفضل أن تُترك مهمة إيجاد طرق تفكير بديلة لأولئك الذين سبق لهم أن مروا بالتجربة ذاتها.

ومن الضروري أيضًا أن نتحدى المعونات التي تسمح للأبرتهاید بالازدهار. ويُعتبر **الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل**، في هذا الصدد، هو الأبرز حيث من المقرر أن تقدم الولايات المتحدة لإسرائيل ما يزيد على **30 بليون دولار أمريكي كمساعدات عسكرية** في الفترة ما بين 2009 و2014. وبالإضافة إلى الدعم الأمريكي لإسرائيل، مُنحت السلطة الفلسطينية في أعقاب أوصلو **مساعدات دولية تفوق قيمتها 8 بلايين دولار أمريكي**. والكثير من تلك



المساعدات تذهب إلى بناء قدرات السلطة الفلسطينية وتعزيز التنمية وتقديم الإغاثة الإنسانية. غير أن جزءاً كبيراً من المعونات المقدمة للفلسطينيين تساهم في النمو الاقتصادي الإسرائيلي مما يخلق **مستويات عديدة من الاتكالية** التي تعمل على تعزيز الوضع الراهن للأبرتهايد. ورغم أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما قد طمأن الإسرائيليين بالحصول على **دعم الولايات المتحدة غير المشروط**، فلا بد للاستراتيجيات من مواصلة التصدي للمعونات المقدمة للأبرتهايد. إن حجم المساعدات الأمريكية المباشرة وغير المباشرة لإسرائيل هائل، ومن دون هذا الدعم الأمريكي لن تستطيع إسرائيل أن تبقى دولة أبرتهايد.

وفي الختام، يُشكّل اعتناق الشعب الفلسطيني لأيديولوجيات مضادة مصدرًا رئيسيًا للقوة في التعامل مع الأبعاد الثلاثة للأبرتهايد. وتضم تلك الأيديولوجيات الأشكال المتنوعة للمقاومة، والعودة، والوطن، والقومية، والبقاء والصمود. ولأن الأيديولوجية تفرّق بقدر ما توحد، فلا بد للفلسطينيين أن يواصلوا اعتناق أيديولوجيات تحتقي بالثقافة والأرض والحرية والمساواة وعدالة العودة. وتُعتبر **الرواية الفلسطينية** وسيلةً لنشر الأيديولوجيات الإيجابية التي تبث الحياة والتأكيد عليها، لذا لا بد من **استرداد** تلك الرواية و**الإيمان بها**.

لقد مارست حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات الجنوب إفريقية التي تأسست في 1960 ضغوطاً هائلةً على نظام الأبرتهايد وعجّلت في انهياره سنة 1994. ولكن الأبرتهايد لم يندحر في جنوب إفريقيا بفضل هذه التدابير وحدها. فقد كان التضامن الدولي والعزلة المفروضة دولياً أحد الأركان الرئيسية الأربعة التي قام عليها الكفاح المناهض للأبرتهايد وهي المقاومة الداخلية والنضال السري والمسلح. ورغم أن الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات ستظل بلا شك استراتيجيةً مهمةً لهزيمة الأبرتهايد الإسرائيلي، فإنه لا بد من تعزيز الاستراتيجيات البديلة لمناهضة الأبرتهايد (مثل النضالات على المستوى الشعبي والحركات الشبابية) ولا بد من إرساء مقاربات جديدة. ومن أجل دعم هذه الإجراءات، لا بد من الحصول على فهم أفضل للمنظومة المعقدة المتكونة من العناصر المادية والبنوية والأيديولوجية للأبرتهايد الإسرائيلي، لأن من شأن ذلك أن يُسرّع انهياره.



1. للاستزادة حول هذا الموضوع، انظر: Apartheid Israeli (2009) White Ben: Beginner A Guide, London: Pluto Press

2. Nadia Abu-Zahra and Adah Kay (2012) Unfree in Palestine: Registration, Documentation and Movement Restriction, London: Pluto Press; page 6

3. [السياسات السبع الرئيسية المتبعة في الأبرتهويد في جنوب

إفريقيا] (<http://facts/1986/05/05/features/org.newint/>) هي: قانون مناطق المجموعات (الذي سمح للناس بالعيش في مناطق معينة استناداً إلى فئاتهم العرقية)؛ فصل التعليم (توزيع الأطفال على المدارس بحسب فئاتهم العرقية)؛ فصل المرافق (بما في ذلك فصل وسائل النقل العام)؛ الأوطان الإفريقية (اعتُبرت المواطن الحقيقي الوحيد للأفارقة، وبالتالي عندما يكونون في مناطق "البيض" فإنهم يكونون هناك للعمل)؛ فصل سجلات الناخبين (حيث صوت الناخبون السود بموجبه لسلطات محدودة الصلاحية ضمن فئاتهم العرقية، ولم يتسن لهم التصويت في الانتخابات الوطنية)؛ قانون الزواج المختلط (الذي حظر الزواج بين الأشخاص المنتمين لمجموعات/مكانيات مختلفة)، قانون الآداب (الذي حظر العلاقات الجنسية بين الناس المنحدرين من جماعات عرقية مختلفة).

4. تواصلت الحملات المناهضة للأبرتهويد وغيرها في الوقت ذاته (وبنجاح) طوال الحوارات.

5. Dorothy Smith (2005) Institutional Ethnography: A Sociology for People, Toronto: AltaMira Press

الشبكة شبكة السياسات الفلسطينية هي منظمة مستقلة وغير ربحية. توالف شبكة السياسات الفلسطينية بين محللين فلسطينيين متنوعين التخصصات من شتى أصقاع العالم بهدف إنتاج تحليلات سياساتية نقدية، ووضع تصورات جماعية لنموذج جديد لصنع السياسات لفلسطين والفلسطينيين حول العالم.

تسمح الشبكة بنشر موادها كافة وتعميمها وتداولها بشرط نسبتها إلى "الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية". إن الآراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.